



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Measuring the impact of foreign direct investment on the poverty rate
in Iraq using the speed of adaptation index for the period (1998-2020)**

Ghada Ismail Mahmoud*, Samir Mohamed Fakhry

College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:

Foreign direct investment, poverty, speed
of adjustment.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 09 Apr. 2023
Accepted 25 Apr. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit
University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Ghada Ismail Mahmoud

College of Administration and Economics,
Tikrit University



Abstract: As its adaptive speed in correcting the imbalances and returning to the equilibrium situation in the long term reached (-1.76), while the time period required to correct the imbalance and return to the equilibrium situation according to this factor does not exceed five months only, and this period may be considered very short and optimal through its effect on the average Poverty and work to reduce its rate, and the research concluded the need to adopt a comprehensive strategy to correct the economic imbalances taking place, and to give priority to adopting serious steps by the government to achieve security stability

قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل الفقر في العراق باستخدام مؤشر سرعة التكيف للمدة (1998-2020)

سامر محمد فخري الألوسي

غادة اسماعيل محمود التميمي

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفقر في العراق من خلال مؤشر سرعة التكيف (Speed of adjustment)، وتكمن أهمية البحث بأن هناك علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفقر، وقد اعتمد البحث على تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM من خلال منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على اختبار جوهانسن، ومن خلال مؤشر سرعة التكيف تبين ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم العوامل المؤثرة على معدل الفقر في العراق إذ بلغت سرعة استجابته للتغيرات الايجابية من أجل الحد من معدلات الفقر في العراق، وتصحيح الاختلالات والعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل (-1.76)، أما الفترة الزمنية اللازمة لتصحيح الاختلال والعودة إلى الوضع التوازني وفق هذا العامل هي لا تتجاوز خمسة اشهر، وتوصل البحث إلى ضرورة تبني استراتيجية شاملة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الحاصلة، واعطاء اولوية في تبني خطوات جادة من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الأمني وهذا شرط أساسي لتحقيق تنمية شاملة من خلال توفير بيئة آمنة للاستثمار وتحريك العملية الانتاجية وتشغيل الأيدي العاملة لتخفيف من معدلات الفقر في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الفقر، سرعة التكيف (Speed of adjustment) المقدمة

إن تخفيف حدة الفقر قد عدّ منذ قرون عدة تحدياً كبيراً وكان جزءاً مهماً من نماذج التنمية، وإن مشكلة الفقر ظلت جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية الاقتصادية تلبية الحاجات الأساسية أو كفالة الحد الأدنى من مستوى المعيشة. أصبح الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية موجودة في العديد من الدول النامية، ولقد توسع الاهتمام لدراسة مشكلة الفقر والتي تشكل إحدى أكبر معضلات العصر بحكم حجمها الأخذ بالتزايد وبشكل لافت للانتباه كونه يعمل على اعاقه تطور المجتمعات وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبحكم أهمية ظاهرة الفقر ستخصص هذه البحث لتشخيصها انطلاقاً من تحديد مفهوم الفقر ثم تحديد أهم العوامل المؤثرة على الفقر ونبعث في أهم مؤشرات الفقر في العراق للمدة (1998-2020)، ومن ثم قياس سرعه هذه العوامل للوصول بها إلى حاله التوازن في المدى البعيد من أجل الحد من مشكلة الفقر، مما يعني امكانية البحث عن العوامل المؤثرة من خلال التركيز على مؤشر سرعة التكيف (Speed of adjustment) بعده أحد المؤشرات الاحصائية التي تساهم في تحديد أهم العوامل المؤثرة للحد من ظاهرة الفقر، فكلما كانت الفترة الزمنية قصيرة دل ذلك على أن المتغير الاقتصادي (المستقل) ذو تأثير أفضل من المتغيرات الاقتصادية الأخرى مع مراعاة الشروط والاختبارات الاحصائية المعتمدة. تضمنت الدراسة أربعة مباحث اساسية المبحث الاول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة والمبحث الثالث الجانب القياسي للدراسة أما المبحث الرابع تناول الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من تزايد نسبة الفقر في العراق، فضلاً عن ضعف في الاستراتيجيات المناسبة لمكافحة الفقر وإن هناك العديد من العوامل المؤثرة في مشكلة الفقر ولكنها قد تختلف في سرعة تأثيرها للحد من مشكلة الفقر لذا تطلب الأمر الاجابة عن السؤال الآتي:

❖ هل إن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر استجابة لمكافحة مشكلة الفقر في العراق من خلال استخدام مؤشر سرعة التكيف؟

ثانياً. الأهمية: تكمن أهمية الدراسة في إمكانية مكافحة الفقر بعد أن أصبح الفقر هو الشغل الشاغل للبرامج الدولية وبات يلعب دور أساسي في اعداد السياسات التنموية للدول النامية والتي غدت تبحث عن المسارات الحديثة لمعالجة مشكلة الفقر.

ثالثاً. فرضية البحث: يفترض البحث بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفقر في العراق للمدة (1998-2020).

رابعاً. منهجية البحث: لتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضياته تم المزج بين الأسلوب الوصفي – التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة وشكل العلاقة بين متغيرات الدراسة، والأسلوب الكمي القياسي من خلال استخدام مؤشر سرعة التكيف واجراء الاختبارات اللازمة لاستخراج النتائج.

المبحث الثاني

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمشكلة الفقر وأنواعه

أولاً. مفهوم الفقر: يعبر عن مفهوم الفقر على أنه ظاهرة متعددة الجوانب أي إنها ظاهرة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) ذات بعد إنساني تنمو في سياق مجتمعي وتاريخي، ويعبر عن مصطلح الفقر لغوياً على أنه الافتقار إلى شيء ما أي بمعنى الحاجة أو العوز، وقد اعتاد الناس على الدوام استخدام مصطلح الفقر ليعصفون من خلاله العوز المادي الذي يجعل الانسان مضطراً للعيش دون حد الكفاف. (الحسيني، 2014: 231).

ويشار إلى الفقر على أنه مفهوم نسبي حيث يعبر عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة ومتشابهة للغاية وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى، كما وتختلف من حيث المدارس الفكرية والخلفية العلمية والثقافية والاخلاقية فضلاً عن اختلاف ادوات القياس، ويمكن التعبير عن الفقر على أنه عدم الحصول على الدخل الكافي الذي يتسم بكونه موسمي أو شهري، على مستوى الريف أو المدينة، وقد تتباين بعض مؤشرات محلية بينما تتشابه مؤشرات الاخرى عالمياً. ومن الناحية الاقتصادية يعرف الفقر بأنه افتقار الانسان إلى الدخل الملائم والموارد الكافية التي تجعله يعيش في وضع اجتماعي مناسب لمستوى طبقات المجتمع الذي يعيش فيه، وإن هذه المستويات غير محددة بنسب معينة فهي تختلف من مكان إلى آخر، وإن هذا المفهوم شائع لتعريف الفقر وهو الذي يعتمد من خلاله على عيش الكفاف الذي يقوم بتقدير وتخمين مستوى الدخل الضروري ذلك المستوى الذي يجعل الفرد عنده قادر على الحصول على قدر بسيط وكافي من الحاجات الأساسية (العداري، الدعيمي، 2010: 24).

وقد اشار تقرير البنك الدولي (World Bank) عام 2011 إلى تعريف واضح وشامل للفقر إذ نص على أن "الفقر هو عدم قدرة الفرد على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" وبصيغة اخرى هو عدم قدرة الفرد الذي يعيش في مجتمع من المجتمعات وفي فترة زمنية معينة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية المتمثلة بالحد الأدنى الذي يختلف من دولة إلى أخرى حيث إن هذا

الحد يتحدد وفقا لطبقات المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وبناء على هذا المفهوم فقد تضمن مكوّنين أساسيين وهما الحد الأدنى لمستوى المعيشة وأيضا يعتمد على المجتمع الذي يتم وصفه، وعليه يختلف مفهوم الفقر باختلاف المكان والأزمان والبلدان، وفي تقارير التنمية البشرية (Human Development) الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقد حددوا مفهوم الفقر من بعد واحد ونظروا إليه من منظور الدخل الذي عرف بأنه حالة حرمان الأفراد من الدخل، وإن هذا المفهوم لا يغطي إلا جزءا بسيطا من حالة الحرمان التي يمكن أن تؤثر على حياة الإنسان، وفقا لذلك لا يمكن اختزال الفقر كله في انخفاض مستوى الدخل بالرغم من أهميته، وعليه فإن الفقر في إطار التنمية البشرية التي ترتبط بتوسيع نطاق الخيارات، بالفقر يعني انعدام الفرص والخيارات أمام الأفراد التي تعد أكثر من ضرورية وأساسية بالنسبة لتنمية رأس المال البشري (Human Capital) (السعيد، 2011: 25).

وعلى العموم لا يوجد تعريف شامل ومحدد للفقر فإن أغلب التعريفات في الدراسات السابقة تمت الإشارة إلى الفقر على أنه انخفاض في الاستهلاك أو الدخل ومن ثم فشل في تلبية الحاجات الأساسية، أما في التسعينات من القرن الماضي فقد اختلف دوره للفقر فلم يقتصر مفهومه على مبدأ نقص الموارد والافتقار في تلبية الحاجات الأساسية إنما تطور مفهومه من فكرة توفير حد أدنى من الكفاف إلى فكرة أوسع ألا وهي الحرمان النسبي والذي يقوم بتعريف الفقر على أنه عدم الالتزام بالمعايير السائدة في مجتمع معين، وعلى هذا الأساس تحول مفهوم الفقر من فكرة الفقر المطلق إلى فكرة الفقر النسبي، أما في الفترة الأخيرة فقد توسع مفهوم الفقر ليصبح أكثر شمول فقد شمل فكرة الحرمان من الجوانب غير النقدية مثل حرية الأفراد التي يجب توافرها من أجل تطوير وتنمية القدرات البشرية والعمل على استدامتها، وفي العموم فقد عرف البنك الدولي (The World Bank) عام 2010 الفقر على أنه الحرمان الواضح للأفراد من الرفاهية وأشار إلى أن للفقر جوانب متعددة ومختلفة تتمثل في الدخل المنخفض والحصول على مستوى محدود ومنخفض لكل من التعليم والرعاية الصحية وانعدام الرأي وعدم وجود صوت أو سلطة، بالإضافة إلى ضعف الأمن والتعرض للمخاطر، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام (OECD) 2010 عرفت الفقر بأنه افتقار الأفراد في القدرة على المشاركة والاستفادة من معايير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحارون، 2017: 83).

وعليه تطور مفهوم الفقر من المفهوم التقليدي الذي عد الفقر ذو بعد واحد المتعلق بالدخل إلى المفهوم الحديث الذي يكون متعدد الأبعاد، ليس من المعقول اقتصار الفقر في انخفاض مستويات الدخل أو مستوى المعيشة، وبناء على ذلك وضع تقرير التنمية البشرية الصادر في سنة 1998 دليل واضح للأبعاد التي يمكن قياسها لكي يتم التعرف على حالة الفقر في مجتمع ما ومن هذه الأبعاد أبرزها (شبل، 2021: 29) النسبة المئوية للوفيات قبل بلوغهم الستين من عمرهم. والنسبة المئوية للسكان الأميين الذين ليس لديهم القدرة على القراءة الكتابة. والنسبة المئوية للأفراد الذين يكون دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه أقل من 50% من الدخل المتوسط وهذا يعني أن هؤلاء الأشخاص غير قادرين على مواجهة الظروف الصعبة وعدم استطاعتهم في الحصول على كافة احتياجاتهم وانعدام مساهمتهم في حياة المجتمع ولا يستطيعون العيش في مستوى معيشي لائق. ❖ النسبة المئوية للسكان الذين ليس لديهم عمل أي إنهم عاطلين عن العمل لمدة طويلة تتراوح هذه المدة (12) شهرا أو أكثر.

يعد الفقر أحد أصعب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المعاصرة، بالرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي بلغت مستويات عالية من التطور تتناقض هذه المعدلات العالية مع تزايد ظاهرة الفقر، في الدول المتقدمة (جزان، 2017: 166).

حيث إن أحد أهم المفاهيم والوسائل الجديدة التي تنظر إلى الفقر كمفهوم لا يختصر فقط على محدودية الدخل فحسب إنما يتعدى إلى مخلفات هذا القصور من تردي الوضع الصحي ونقص الغذاء، وعدم الحصول على سكن لائق وتدني في مستويات التعليم والكفاءات والخبرة والمعرفة وانخفاض المستوى الثقافي للفرد والمجتمع وهو مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، حيث إن الفقر متعدد الأبعاد هو يقوم بتحديد ما هي أوجه الحرمان المشتركة والمتداخلة على مستوى الأسرة من خلال الأبعاد الآتية (الحسناوي، 2013: 52-53):

❖ **الصحة:** يقاس من خلال مؤشرين هما: وجود شخص على الأقل في الأسرة يعاني من نقص التغذية حالة وفاة واحدة أو أكثر في الأسرة.

❖ **التعليم:** وتقاس عن طريق مؤشرين هما: وجود شخص في الأسرة لم يكمل خمس سنوات من التعليم. وجود شخص واحد على الأقل في عمر الدراسة لكن غير ملتحق بالدراسة.

❖ **مستوى المعيشة:** ويقاس من خلال مؤشرات هي: انخفاض حصة الفرد الطاقة الكهربائية. وعدم وجود مياه نظيفة يشربها الفرد، وجود مرافق سنية للصرف الصحي.

خلاصة القول لكل ما تقدم من مفاهيم عن الفقر يمكن اختصاره بأن الفقر هو ظاهرة أزلية الوجود ظهرت مع وجود الإنسان وتشعبت عبر العصور موجودة في جميع جوانب الحياة، وعبر مرور الأزمان، إذ إنه من الصعب تحديد مفهوم واحد وشامل لظاهرة الفقر وذلك بسبب تعدد العوامل المؤدية للفقر ووجود العديد من المتغيرات المادية وغير المادية وإيضاً اختلاف الشعوب والثقافات وطرق قياس الفقر، فضلاً عن الاختلاف في وجهات النظر للمفكرين والعلماء حيث إن المختصون في علم الاجتماع يعدون ظاهرة الفقر ظاهرة نسبية تتواجد في جميع المجتمعات الإنسانية أما بالنسبة لعلماء الاقتصاد يفسرونها على أنها عدم قدرة الأفراد في الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية التي تجعلهم يعيشون في مستوى لائق من الحياة.

ثانياً. أنواع الفقر:

1. **الفقر المطلق (Absolute Poverty):** ويمكن تسمية أيضاً بخط الفقر العام، وهو إجمالي تكلفة سلة السلع اللازمة لإشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية من اللوازم الغذائية والثياب والسكن والتعليم والصحة وغيرها من الحاجات الأساسية بالنسبة للفرد أو الأسرة، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات مهمة الاستخدام في قياس ظاهرة الفقر، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك بسبب اعتماد هذا المؤشر على معيار الحاجات الأساسية للفرد وهذا المعيار يكون ثابت إلى حد ما من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، حيث يسهل من القيام بعملية التحليل والمقارنة بين الدول المختلفة وبين الأزمنة المختلفة (السعيد، 2011: 31).

ويعتمد الفقر المطلق في احتساب مستوى الفقر من خلال تحديده للمواد الغذائية وتوجد طريقتان رئيسيتان وهما:

الطريقة الأولى: طريقة السلة الغذائية:

وفق هذه الطريقة فيتم تحديد سلة من المواد الغذائية تتكون هذه السلة من تغذية متكاملة متوازنة بأدنى كلفة ممكنة من قبل أشخاص متخصصة في التغذية وحسب ما يتوافق مع طبيعة

المجتمع من حيث العادات الغذائية من خلال هذه الطريقة فان خط الفقر المطلق وتكاليف السلة الغذائية يكونان متساويان (الدليمي، 2015: 46).

الطريقة الثانية: طريقة النمط الغذائي الفعلي:

من خلال هذه الطريقة تحدد قيمة متوسط الفرد الاجمالية من السرعات الحرارية في كل فئة من فئات الانفاق أو الدخل من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية. قيمة خط الفقر المطلق فإنها تساوي مقدار الانفاق الاجمالي المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السرعات. إن التقدير بواسطة هذه الطريقة يتطلب توفر بيانات تفصيلية ودقيقة عن كميات الانفاق أو الاستهلاك من كل مادة غذائية رئيسية لكل فئة من فئات الانفاق أو الدخل. ونظرا لصعوبة توفر هذه البيانات فإن أكثر الدول النامية تلجأ في تقديراتها إلى الطريقة الأولى (الدليمي، 2015: 47).

2. الفقر المدقع (Extreme Poverty): وقد عرف في الاصل من قبل الامم المتحدة في عام 1995

بأنه "حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الانسانية الاساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والتعليم والمعلومات" وهو الفقر المتمثل بانخفاض مستوى الدخل الذي لا يستطيع عنده الفرد الانفاق على المواد الغذائية الاساسية، ومن ثم يعاني الفقير من أمراض سوء التغذية، وحسب تقديرات البنك الدولي إن مستوى الدخل الذي يقل عن دولار يوميا للفرد يعد فقيرا ضمن الفقر المدقع (فرج، 2017: 404).

3. الفقر النسبي (Relative Poverty): وهو عدم المساواة في المعيشة استنادا إلى المقارنة بمتوسط

الدخل الوطني ويقاس بعدد الفقراء من السكان الذين يعيشون دون متوسط الدخل الوطني، ويعبر عن ذلك بمتوسط دخل الأسرة أو متوسط نفقات الفرد، هذا النوع من الفقر يعاني فيه الشخص من الحرمان من الحد الأدنى من دخله الذي يكون ضروريا للحفاظ على مستوى معيشي معين، والفقر النسبي قد يتغير بتغيير النمو الاقتصادي للبلد نفسه (الفارس، 2002: 27).

4. الفقر المادي (Material Poverty): يظهر الفقر في مناطق مختلفة من الدولة يعتمد على

المستوى المادي للأفراد يصيب مجتمع معين أو أسرة معينة، ومضمون هذا المؤشر أن الفقر هو انخفاض مستوى الدخل القومي أو مستوى الدخل الفردي وعدم قدرتهم على توفير الحد الأدنى من الدخل لتحقيق مستوى العيش المقبول ولم يتمكنوا من الوصول إلى الموارد الكافية والتحم فيها لكي يطوروا أنفسهم ويكونوا أصحاب قرار، وهذا أحد الأساليب التي يتم بموجبها الاعتماد على الدخل الفردي كمؤشر لقياس الفقر لأنه يعبر عن قدرتهم في الحصول على السلع والخدمات التي تعد الأساس في معيشتهم وتم استخدام الانفاق الاستهلاكي كمؤشر ادق للفقر لأنه يمثل نسبة استهلاك الأسرة بدلا من الدخل الفردي الذي لم يعط المفهوم الحقيقي للفقر ومستوى العيش (الطيف، 2018: 32).

5. الفقر المستدام (Sustainable Poverty): والذي يحدث بسبب سوء استخدام الموارد الطبيعية

المتوفرة في البلدان النامية وارتفاع في معدلات الديون وإعادة ترتيبها ووجود مستويات عالية من التلوث البيئي، فضلا عن تقييد الحاضر باتفاقيات دولية غير مدروسة التي تؤثر سلبا على هذه البلدان (فخري، 2019: 70).

6. الفقر المعرفي (Cognitive Poverty): إنه يدل على نقص في تعلم العلوم والتكنولوجيا والخبرة

والاستفادة من احتياطي المعرفة العالمي في سياق ثورة الاتصالات والمعلومات، لذلك، يحتاج الفرد للتعلم المستمر وتحديث معرفته بالعلوم وتطوير مستويات تعليمه وتحسينها، لذا فإن رقي منظومة التعليم وتطورها تعد من أهم المقاييس لدرجة تقدم وتطور الأمم والشعوب، في عصر المعرفة فإن

العامل المعري أصبح بحاجة كبيرة لمهارات عالية ومعارف علمية فالإنسان المعرفي يتعلم ليعيش ويعيش ليتعلم (ربيع، 2005: 70).

7. **الفقر البشري (Human Poverty):** يعبر دليل التنمية البشرية أن الفقر هو عدم الالتحاق بالوسائل التعليمية ومواكبة التطور الحاصل في الدولة ويكون هذا المقياس متنوع ومتعدد الأبعاد يقيس مستوى الفقر من جوانب عدة مثل الحرمان من الخدمات الأساسية الصحة والتعليم والسكن والشعور بالخوف وعند تفاعل هذه العوامل مع بعضها تكون قيودا حادة من الفقر (الطيف، 2018: 32).

8. **الفقر السياسي (Political Poverty):** يرى أنه من أخطر أنواع الفقر فهذا النوع من الفقر يعد الأساس في تشكيل أنواع الفقر الأخرى، يمكن التعبير عنه باختصار على أنه نوع من الجهل وقلة الوعي والثقافة وانحسار الذكاء يصيب الطبقة السياسية كونها تولد من حاضنة اجتماعية غير واعية سياسيا، ويغال الفقر السياسي أهم ركيزتين للنشاط السياسي في أي بلد وهما الشعب والطبقة الحاكمة وهذا يؤدي إلى غياب حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، استبداد السلطة، فساد نظام الحكم، الدكتاتورية، انتهاك الحريات الانسانية (عبيد، 2022: 2).

المحور الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

اولا. **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment):** وهو الاستثمار الذي يقوم على أساس توظيف الأموال الأجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي الذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة (سلمان، 2020: 170).

كما ويمكن تعريفه على أنه استثمار حقيقي طويل الأجل على شكل انشاء أصل انتاجي ويأخذ صيغة فتح فروع اجنبية داخل الاقتصاد الوطني أو شراء نسبة من مشروع وطني ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة وصوتا فعالا في ادارة منشأة ما من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر، ويعد هذا الاستثمار في الوقت الحاضر القناة الرئيسية لتدفق رأس المال الخاص بين الدول، كما ويعرف بأنه عبارة عن التدفقات الدولية للموارد المالية عن طريق الشركات المتعددة الجنسية الكبيرة والتي توجد مراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة (الدليمي، الدليمي، 2019: 189)، حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يعد الاستثمار الاجنبي مباشرا عندما يمتلك المستثمر الاجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه النسبة كافية لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة (زودة، 2008: 33).

ثانياً. **اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** قد تتعدد اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لتشمل الآتي:

❖ **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية من الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها الدول النامية وخاصة في مجال البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، حيث ينحصر هدف هذه الشركات في استخراج المواد الخام واستخدامها (قويدري، 2011: 22).

❖ **الاستثمار الباحث عن الاسواق:** إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود الجمركية المفروضة على الواردات، بالإضافة الى ارتفاع تكلفة النقل مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير اليها، إن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الانتاج لأنه يحل محل الصادرات بل يؤثر على كل من الاستهلاك والتجارة، حيث يعمل على ارتفاع معدل النمو في البلد المضيف للاستثمار من خلال زيادة رصيد رأس المال فيها، وأثره على التجارة يأتي من خلال تأثيره على

الانتاج والاستهلاك وذلك من خلال زيادة صادرات البلد المضيف وزيادة الواردات من مدخلات الانتاج والسلع الموردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار (جاسم، 2017: 415).

❖ **الاستثمار الباحث عن الكفاءة وجودة الأداء:** يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف ما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الانتاج (جاسم، 2017: 415).

وهناك تصنيفات أخرى من حيث الملكية:

❖ **الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمية والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الادارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط تجاري سواء كانت المشاركة في رأس المال أو من خلال التكنولوجيا فإن هذا يعد استثمار مشترك (زودة، 2008: 39).

❖ **الشركات متعددة الجنسيات:** ويطلق عليها أيضاً بالشركات الدولية أو الشركات القومية أو العابرة للوطنية، وتعرف على أنها شركة تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة ويتولى ادارتها اشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة بالرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والاقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة، وتتمتع هذه الشركات بقدر كبير من حرية تحريك ونقل المواد ومن ثم عناصر الانتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة (قويدري، 2011: 24).

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1. **المحددات الاقتصادية:** من العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وامكانية تصنيعها، حيث إن تدفق رأس المال الأجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، إلا أن توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، إذ لابد أن يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل نمو دخل الفرد في الناتج القومي الاجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق، فضلاً عن توافر البنى الهيكلية للاقتصاد كالطرق والخدمات والكهرباء والاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر دول جاذبة للاستثمار (السعيد، 2022: 122-123).

2. **المحددات السياسية:** لا شك أن البنية السياسية والمتمثلة بطبيعة النظام السياسي المحلي والاقليمي تقع في صلب عملية تقييم المخاطر التي يتعامل معها قرار أي مستثمر أجنبي، وقد يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان المضيفة في ضل سياسات واستراتيجيات خاصة بكل واحد منهما مما يدخلهما في معادلة صعبة بحكم أبعادها ومقوماتها، حيث إن وجود بيئة سياسية تتمتع بالاستقرار والثبات عامل مهم من عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (جاسم، 2017: 416).

3. **المحددات الادارية:** يعد النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية تجذب الاستثمار وأهم مظاهر البيئة الادارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء واقامة مشروع الاستثمار، وأيضا القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والاداري في الاجهزة الحكومية (مخلوف، 2006: 49).

4. **المحددات الاجتماعية:** تعد المحددات الاجتماعية من أهم وأخطر العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر كما وتعد الأساس في تحديد القرار الاستثماري، حيث إن المقصود به هو موقف المجتمع الكلي من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن هناك شروط مجتمعية في كل دولة مضيئة للاستثمار متمثلة بأهداف ومطالب يجب الموازنة بينهما وكذلك احترام العادات الدينية والتقاليد الخاصة بالمجتمع وعدم تجاوز هذه الحدود واحترام القيم الاجتماعية والانسانية كشرط اساسي للعمل المشترك مع الدول المضيفة (السعيد، 2022: 123).

المبحث الثالث: دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات الفقر في العراق للمدة (1998-2020)

اولاً. **توصيف النموذج القياسي:** بالرغم من هناك العديد من المتغيرات المؤثرة على الفقر إلا أن البحث سيركز على دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على معدل الفقر (POV) في العراق.

الجدول (1): وصف متغيرات الدراسة

ت	رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
1.	POV	نسبة الفقر في العراق	Dependent Variable
2.	FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر	Independent Variable

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

ثانياً. **أنموذج تصحيح الخطأ (ECM):** بعد دراسة استقرارية المتغيرات الاقتصادية تبين انها مستقرة عند الفرق الأول مما يعني امكانية استخدام نموذج جوهانسن الذي اثبت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

ويستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملية ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta x_{t-i} - \theta (y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t)_{t-j} + \varepsilon_t$$

ثالثاً. **مؤشر سرعة التكيف (Speed of adjustment):** فهي تمثل معلمة تصحيح الخطأ أي إنها مشتقة من معادلة أنموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) والتي تعبر عن قوة العودة نحو التوازن في الامد الطويل ويمكن التوضيح هذا من خلال المعادلة الآتية: (نصر الله، العامري، 2020: 56-57).

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta x_{t-i} - \theta (y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t)_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث إن:

(θ) تمثل معامل سرعة التكيف (Speed of adjustment)

وإن معلمة تصحيح الخطأ (سرعة التكيف) هي مهمة جدا لتوضيح سرعة التعديل للنتائج في أي موضوع يتم دراسته حيث تعمل على تعديل الاختلالات الحاصلة والعودة إلى حالة التوازن عند حدوث أي تغير في مستوى التوازن، فعندما تكون إشارة المعلمة سالبة وقيمتها معنوية احصائيا أي إن ($P < 0.05$) فهذا يدل على العودة إلى مستوى التوازن في الأجل الطويل (حميد، 2016: 23). وتقاس سرعة التكيف بالمعادلة الآتية:

$$\text{Time Period} = \frac{1}{\text{Speed of Adjustment}}$$

(Time Period): الفترة الزمنية اللازمة

(Speed of Adjustment): سرعة التكيف

وكلما كانت قيمة سرعة التكيف كبيرة كلما كانت درجة استجابة المتغيرات لسرعة التعديل لحالة التوازن تكون كبيرة وإن معلمة سرعة التكيف من غير المرجح أن تكون ثابتة فهي تختلف من نموذج لآخر ومن شركة لأخرى كما وتختلف قيمتها بين البلدان المختلفة وذلك اعتمادا على العوامل التي تؤثر بها ومنها القيود المفروضة والمسافة الخاصة بالهدف وحجم (المؤسسة، الشركة، الاقليم او الدولة) المراد معرفة سرعة التعديل اللازمة لتصحيح الاختلال والعودة إلى وضع التوازن في المدى البعيد (Martinez, 2012: 978).

رابعاً. تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ ECM: بناءً على نتائج الاختبارات السابقة تم اختبار منهجية متجه تصحيح الخطأ (ECM) في تقدير النموذج مستخدماً الفروق الأولية للمتغيرات محل التقدير مع الأخذ بنظر الاعتبار فترة الابطاء المثلى، حيث نقوم بدراسة كل معادلة على حدة. تقدير معادلة نسب الفقر والاستثمار الاجنبي المباشر:

$$D(DPOV) = -1.767 * (DPOV(-1) - 0.254 * DFDI(-1)) + 0.035 * D(DPOV(-1)) + 0.299 * D(DFDI(-1))$$

الجدول (2): المؤشرات الاحصائية للنموذج القياسي

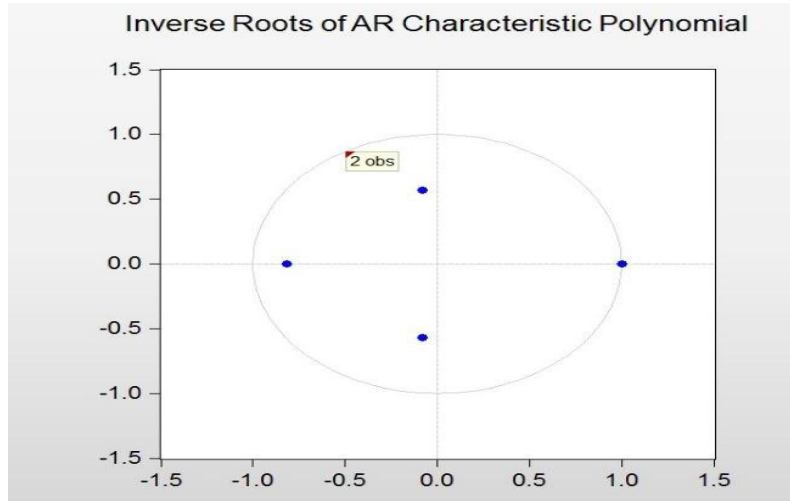
R^2	$\bar{R}^2$	F	n	CointEq1
68%	66%	19	21	-1.767

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

وفق تقدير دالة الانحدار في نموذج تصحيح الخطأ فإن في الأجل الطويل تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر قوي وسلبى (علاقة عكسية) ويكون نسبته 0.25 أي إن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الارتفاع بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض نسبة الفقر بمقدار 25% وهذا لأن أكثر الاستثمارات الأجنبية تكون في القطاع النفطي التي تشكل 90% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي الأجل القصير فلها نفس التأثير تقريبا على نسبة الفقر.

وتشير قيمة معامل التحديد 68% أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينعكس بشكل مباشر على نسبة الفقر بمعدل 68% وتعني مقدار التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة 68% ستؤدي إلى الانحراف قيمة متغير المعتمد في الأجل القصير عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة وتكون الفترة الزمنية اللازمة لتعديل الاختلالات الحاصلة والعودة الى الوضع التوازني في الاجل القصير اكثر من 5 اشهر، وأكد معامل التحديد 68% من المشاهدات المفسرة بدلالة المتغيرات المستقلة المتأخرة بفترة زمنية واحدة بينما 32% ترجع للعوامل الاقتصادية الأخرى. **رابعاً. الاختبارات التشخيصية:** هنالك اختبارات عدة تستخدم لتقييم النموذج القياسي سنكتفي بثلاثة اختبارات لمعرفة جودة نموذج ومن أهمها:

- 1. اختبار صلاحية النموذج:** يجب ألا يتضمن نموذج ECM على جذور أكبر من الواحد وبالتالي فإن كل متغيرات هذا النموذج تقع داخل حدود الدائرة، وبناءً على ذلك فإن متجه الانحدار الذاتي يكون مستقراً، وهو ما يسمح لنا باستخدامه في تقدير دوال نموذج ECM. الشكل أدناه يؤكد النتيجة السابقة أي إن نموذج تصحيح الخطأ العشوائي المقدر يحقق شرط 2.
- 2. استقرارية النموذج،** إذ إن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء وعدم ثبات التباين.



الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة الفقر
الشكل (1): استقرارية النموذج لكل من الفقر والاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

- 3. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Serial correlation test**
يمكن التأكد من ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للأخطاء عن طريق قيام بإجراء مضاعف لاكرانج والذي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول (3): الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة الفقر

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 01/29/23 Time: 17:09

Sample: 1998 2020

Included observations: 20

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.121967	4	0.5376	0.796761	(4, 26.0)	0.5382
2	1.979512	4	0.7395	0.494453	(4, 26.0)	0.7399

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.121967	4	0.5376	0.796761	(4, 26.0)	0.5382
2	6.652515	8	0.5745	0.838382	(8, 22.0)	0.5794

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

4. اختبار عدم تجانس التباين: لاختبار مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ للنموذج المقدم فقد تم الاعتماد على اختبار White.

الجدول (4): اختبار عدم تجانس التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 01/29/23 Time: 17:09

Sample: 1998 2020

Included observations: 20

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
14.29548	18	0.7096

Individual components:

Dependent	R-squared	F(6,13)	Prob.	Chi-sq(6)	Prob.
res1*res1	0.122757	0.303191	0.9242	2.455132	0.8735
res2*res2	0.323650	1.036802	0.4453	6.472997	0.3723
res2*res1	0.289693	0.883656	0.5335	5.793854	0.4467

الاستثمار الاجنبي المباشر ونسبة الفقر

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 01/29/23 Time: 17:09

Sample: 1998 2020

Included observations: 20

Joint test

Chi-sq	df	Prob.
14.29548	18	0.7096

Individual components:

Dependent	R-squared	F(6,13)	Prob.	Chi-sq(6)	Prob.
res1*res1	0.122757	0.303191	0.9242	2.455132	0.8735
res2*res2	0.323650	1.036802	0.4453	6.472997	0.3723
res2*res1	0.289693	0.883656	0.5335	5.793854	0.4467

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن تطور الفقر وانتقاله من مجرد ظاهرة يمكن أن تتعايش معها المجتمعات الى مشكلة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد متشعبة قد واكبه تطورا واضحا في مجالات قياس وتقييم الفقر من خلال ايجاد المنهجيات اللازمة لبناء مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
2. وفق دالة الانحدار في أنموذج تصحيح الخطأ فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر قوي وسلبى حيث بلغت قيمته (0.25)، أي إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الارتفاع بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الفقر بمقدار 25%.
3. بلغت قيمة سرعة التكيف للاستثمار الأجنبي المباشر (-1.767)، وهي قيمة معنوية وشارتها سالبة، بينما بلغت الفترة الزمنية اللازمة لتصحيح الاختلالات الحاصلة في الأجل القصير والعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل (0.56).
4. إن عامل الاستثمار الاجنبي المباشر هو أفضل عامل من العوامل المؤثرة على معدل الفقر في العراق من حيث كبر قيمة سرعة تكيفه أي إنه العامل الاسرع في تأثيره على المتغير التابع (الفقر)، كما ويحتاج إلى فترة زمنية قصيرة جدا بالمقارنة مع العوامل الأخرى قيد الدراسة.

ثانياً. المقترحات:

1. اعطاء أولوية في تبني خطوات جادة من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الأمني وهذا الشرط اساسي لتحقيق تنمية شاملة من خلال توفير بيئة امنة للاستثمار وتحريك العملية الانتاجية وتشغيل الايدي العاملة.

2. تخفيض التعريفة الجمركية وازالة القيود التي تؤدي إلى زيادة عمليات التبادل التجاري حيث يؤدي الانفتاح التجاري إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلد كما يعمل على زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية.

3. أهمية القيام بمراجعة دورية لتحديث وتطوير قوانين تشجيع الاستثمار في العراق بشكل خاص لزيادة القدرة التنافسية لها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الحسيني، احمد خليل، 2014، الفقر والدولة، مطبعة الدار العربية، بابل.
2. العذارى، عنان داود، الدمي، عدى زوير، 2010، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
3. جزان، يوسف محمد، 2017، المدخل الى علم الاقتصاد، دار الملايين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، دمشق.
4. الحاروني، محمد السيد علي، 2017، نمذجة العلاقة بين الاستثمارات المحلية والاجنبية ومشكلة الفقر في مصر في ظل وجود عنصر العمالة كمتغير وسيط- دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (25)، العدد (2).
5. فخري، سامر محمد، كليب، انمار غالب، 2019، دراسة أثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (38)، العدد (124).
6. سلمان، كرار مكي، 2020، تحليل دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في القيمة السوقية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة معين، العدد (4).
7. الدليمي، علي احمد درج، الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان، 2019، أثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 2003-2014 باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (11)، العدد (26).
8. جاسم، محمد سلمان، 2017، العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (23)، العدد (15).
9. السعيد، سعد عيسى عبيد علوان، 2022، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والانسانية في العراق ما بعد 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد (50).
10. السعيد، صادق زوير الجلاح، 2011، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة 1990-2007، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
11. شبل، مآثر تيمول، 2021، أثر السياسات المالية على معدلات الفقر في العراق دراسة قياسية للمدة 2004-2019، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

12. الحساوي، صادق عباس راهي، 2013، تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
 13. الدليمي، مروة عبد جوير شامخ، 2015، توزيع الدخل ومشكلة الفقر في العراق دراسة تحليلية مقارنة للأعوام 1993,2004,2007، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
 14. الطيف، وسام حسين علوان، 2018، السياسة المالية ودورها في الحد من الفقر في العراق للمدة 2004-2016 دراسة قياسية، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
 15. زودة، عمار 2008، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الادارة المالية مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.
 16. قويدري، كريمة، 2011، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
 17. مخلوف، عز الدين، 2006، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Martinez, Alejandro Casion, 2012, On the adjustment speed of SMEs to their Optimal Capital Structure, Small Bus Econ, 39.